مصر و الفواعل العنيفة من غير الدول

محمد جمعة

باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تزامنت ثورة الـ30 من يونيو 2013، مع معطيات محلية وإقليمية شديدة الوطأه على مصر والعالم العربى. حيث كانت المنطقة آنذاك تكابد تداعيات موجة المد الرابعة للنشاط الإرهابى، منذ نشأة تنظيم القاعدة فى العام 1988.

ورغم القيود التى كانت مفروضة آنذاك على تحركها فى الإقليم، اضطرت "مصر – السيسى" للاستجابة للتحديات الأمنية، حيث كانت الديناميكيات الإقليمية والمحلية مستمرة فى استنزاف المنطقة، و في ممارسة ضغوط كثيفة على الهياكل السياسية والاجتماعية الاقتصادية للعديد من دول الإقليم.

خلال تلك السنوات الماضية، أظهرت السياسية الإقليمية لـ "مصر– السيسي"، القاهرة كطرف يكافح الإرهاب، ويتشبث بوحدة وتماسك الدول العربية، والحدود الثابته والمستقرة.

فى مواجهة الأخطار المباشرة القادمة من الجوار المباشر مثل ليبيا وغزة (حيث التداخل الشديد مع الارهاب فى سيناء، وفى الداخل المصرى) بدت المقاربة المصرية، إلى حد كبير، ثمرة مخاوفها الداخلية بشأن الإرهاب وعدم الاستقرار، وعنف الإخوان.

وخارج الحدود المباشرة لمصر، وفى مواجهة الأخطار غير المباشرة : حيث كانت داعش تتمدد فى العراق وسوريا، بالتزامن مع تعاظم نفوذ القاعدة (جبهة النصرة) فى

سوريا، وتفاقم المخاطر على كلا من لبنان والأردن. وحيث كانت القاعدة تعزز من نفوذها ومواقعها فى اليمن .... بشأن كل ذلك بدت المقاربة المصرية أكثر تنوعا، وأقل تأثرا بالسياسة الداخلية.

في جوهرها، أظهرت السياسية الإقليمية لمصر، من هذه الناحية، القاهرة فى صورة الطرف الذى يهتم بالاستقرار الإقليمي أكثر من الولاءات الطائفية... ينأى بنفسه بعيدا عن التوظيف السياسى المكثف لثنائية "السنة في مواجهة الشيعة" التي جرى – ويجرى – توظيفها فى صراعات الشرق الأوسط . وكطرف يقدم خطر داعش – التى كانت تتمدد آنذاك– على الانخراط فى سياسات التنافس الإقليمى... ينحاز للحلول والتسويات السياسية، ويرفض الاستمرار أو الانخراط فى المواجهات العسكرية ..... يسعى لهندسة الوضع العبثى الراهن الذى يشكل بيئة حاضنة ومواتية لتمدد وانتعاش تنظيمات السفية الجهادية ... مثلما يعتقد بعبثية خيار" الحسم العسكرى" لتسوية الصراعات فى ظل نظام إقليمى محطم..... يهتم ببناء منظومة للأمن الإقليمى(مصر هى أول من دعا لإنشاء قوة عربية مشتركة فى العام2015) كون الشرق الأوسط هو من بين الأقاليم القليلة التي من دون أي مظهر للأمن الإقليمي، لمجابهة خطر الإرهاب، ولإحتواء الصراعات وإدارة الشؤون الإقليمية الداخلية.

*أولا: ملامح البيئة الاستراتيجية المصاحبة لثورة 30 يونيو

من المهم الالتفات إلى أن المنطقة ظلت منذ أواخر العام 2012 تقريبا (أى قبل شهور من ثورة 30 يونيو) تكابد تداعيات موجة المد الرابعة للنشاط الإرهابى، منذ نشأة تنظيم القاعدة فى العام 1988.

فأول موجة مد للنشاط الإرهابى كانت فى تسعينيات القرن الماضى، وتُوجت باحداث 11 سبتمبر 2001. تلتها موجة جذر من خلال القضاء على البنية التحتية للقاعدة فى أفغانستان، واعتقال ومطاردة قادتها.

ومع الغزو الأمريكى للعراق عام2003 بدأت موجة المد الثانية، وتبعتها موجة جذر فى العام 2006، بعد أن ضعفت القاعدة فى العراق بشكل حاد.

ثم جاءت موجة المد الثالثة بين عامى 2007: 2009، بعد صعود القاعدة فى المغرب العربى، والجزيرة العربية. تلتها موجة جذر جديدة توجت بمقتل أسامة بن لادن فى العام 2011.

وبالتزامن تقريبا مع 30 يونيو2013 كانت موجة المد الرابعة، التى جعلت من خطر الإرهاب فى المنطقة ليس خطرا رئيسيا فحسب، بل هو الخطر الرئيسي على الأمن القومى لعدد من دول الإقليم . ذلك أن 99% من الهجمات التى نفذتها تنظيمات السلفية الجهادية بمسمياتها المختلفة، استهدفت أهدافا لـ" العدو القريب". وخلال العام 2013 فقط (أى عام الثورة) شهدت المنطقة العربية وحدها 3800 حادث إرهابى، من بين 9800 حادثة على مستوى العالم، أى بنسبة 40% تقريبا. وفى العام التالى مباشرة – أى عام 2014– ارتفع عدد الاعتداءات الإرهابية بنسبة 35%، فيما ارتفعت الخسائر فى الأرواح بنسبة 81% مقارنة بعام 2013، أى أن العمليات الإرهابية أصبحت أكثر فتكا.

فى ذات الوقت كانت هناك زيادة فى عدد عناصر السلفية الجهادية(وليس التنظيمات) تقدر بالضعف تقريبا خلال الفترة من 2011 : 2014. وفى السياق ذاته، قدرت الزيادة فى عدد جماعات السلفية الجهادية خلال الفترة من 2011 : 2014، بـ 58%. مثلت ليبيا آنذاك – المجاورة لمصرة – الملاذ الانشط لتلك الجماعات فى الشمال الإفريقى، بينما مثلت سوريا الملجأ الأكبر لها فى المشرق العربى.

والأكثر من كل ذلك، ظلت منطقة الشرق الأوسط المسرح الرئيسى للهجمات الإرهابية الإنتحارية. حيث وقعت عام 2014 حوالى 370 هجمة انتحارية (تمثل 60% من العمليات التى شهدها العالم فى ذات العام) بخسائر فى الأرواح تقدر بـ 2750 فرد (مقارنة بـ 163 هجمة فى العام 2013، تسببت فى خسائر نحو 1950 فرد). وفى العام 2015 وقع 207 هجوم انتحارى فى الإقليم، من بين 452 هجوم على مستوى العالم .

ونتيجة لكل ذلك، ظلت قائمة الـ 10 دول الأكثر تأثرا بالإرهاب تحوى 4 دول عربية على الأقل.

ورغم تراجع عدد الهجمات الإنتحارية التي نُفِذَت في عام 2015 بنسبة 44% مقارنة بعام 2014، إلا أنها تصاعدت فى مصر، حيث وقع 12 هجوم انتحارى عام2015، مقابل 4 هجمات فقط عام 2014. ونتيجة لذلك أيضا أن عاشت مصر أجواء حرب يمكن تصنيفها بوصفها صراعا ذو كثافة منخفضة. وجابهت الدولة المصرية أخطارا متعددة: خطرا – ظل يتزايد– من الحدود الليبية. وعنفا إخوانيا في قلب المدن المصرية. وسعيا حثيثا من قبل داعش لتوسيع نطاقها، وتعزيز قدراتها في شبه جزيرة سيناء.

*<u>ثانيا: إستراتيجيات المواجهة</u>

فى سياق إقليمى ومحلى كهذا، كان من الطبيعى أن تشتمل الإستجابات المصرية على إستراتيجيات متنوعة: تراعى تنوع مسارح المواجهات ومعطياتها المختلفة. والتفاوت فى درجة الخطر الذى تمثله كل جبهة. وتتأثر بطبيعة التحالفات الإقليمية لمصر، وما تتيحه من فرص، أو تفرضه من قيود على التحرك المصرى. ولا تصطدم بأحد أهم أولويات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة الثلاثين من يونيو،

والمتمثلة فى إعادة بناء التحالف المصرى – الخليجى. ناهيك عن أن تلك الاستراتيجيات كان ينبغى لها أن تستند إلى نسق فكرى إستراتيجى يستوعب الديناميكيات المتعلقة بانتعاش وتمدد تلك الجماعات، أو تلك المتعلقة بانكماشها وأفولها.

أ- الاستجابات المصرية للخطر الإرهابي فى الداخل:

في السياق المصري، ومن خلال متابعة مجريات الحرب على الإرهاب؛ يمكن القول أن الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب في الداخل تندرج ضمن ما اصطلح على تسميته بـ "استراتيجية الإنهاء"؛ أي السعي لتقويض تنظيمات إرهابية بنزع سلاحها أساسا بالقوة العسكرية والتدابير الأمنية. يتطلب هذا تواجدا كثيفا للقوات البرية، والعناصر الأمنية، مع تكثيف وتطوير الجهود الاستخباراتية. وربما يستغرق الأمر سنوات لتحقيق النجاح ... يعتمد هذا فى الحاصل الأخير على حجم ومدى تقدم الفاعل المستهدف، مدى اختراقه للمجتمع المحلي، الموارد المخصصة لاستراتيجية الإنهاء، والأوضاع فى البيئة المحلية.

ولتطبيق هذه الاستراتيجية على الأرض تبنت مصر منهجا ذى بعدين، هما:

1- عمل أمني وعسكري يتصاعد تبعا لحجم وكثافة الخطر الإرهابي.

لا تخلو أية استجابة للمخاطر الإرهابية من عنصر القوة؛ متمثلة في الأداتين الأمنية والعسكرية.

نظريا، من المفترض أن الأجهزة الأمنية هي المخولة بالدور الأكبر في مكافحة الإرهاب، بينما تلعب الجيوش دور الإسناد والتعزيز. إذ عادة ما تكون الشرطة مدربة بشكل أفضل ولديها استخبارات قادرة على إختراق التنظيمات الإرهابية وإرباكها...

إنها الذراع الرئيسية للحكومة من أجل تحقيق الأمن الداخلي. لكن في السياق المصري، يلعب العنصر العسكري ممثلا في القوات المسلحة دورا رئيسيا يكاد يوازي(وفي بعض السياقات يزيد على) دور الشرطة في مكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية.

حيث تضم خارطة الجماعات الإرهابية العاملة في مصر، طيفا من التنظيمات المتباينة من حيث الحجم والأهداف. كما واجهت مصر ما يقرب من مستوى "حركة تمرد" كاملة تهدف للسيطرة على الأرض في شبه جزيرة سيناء. لهذا تلعب القوات المسلحة المصرية، في السياق السيناوي؛ دورا رئيسيا في مواجهة التنظيمات الإرهابية؛ حيث تخوض هناك معركة شرسة ضد عناصر تنظيم "أنصار بيت المقدس" الذى بايع " خليفة داعش" أبوبكر البغدادى منذ نوفمبر عام 2014.

ومن أبرز عمليات القوات المسلحة التي جرت خلال السنوات الماضية، عملية "حق الشهيد" التي بدأت في أعقاب العدوان على الشيخ زويد في الأول من يوليو 2015. وقد أسفرت تلك العملية بمراحلها الثلاث عن مقتل المئات من العناصر الإرهابية. وتم إلقاء القبض على 620 شخص مشتبه فيه، أُفرِجَ عن 226 منهم لثبوت براءتهم. أيضا، تم تفكيك وتفجير المئات من العبوات الناسفة، وتدمير 187 وكر للإرهابيين ما بين مخازن وخنادق ومغارات وفتحات أنفاق. وتم ضبط عدة أطنان من المتفجرات، وألف مفجر كهربائي، وكميات كبيرة لم يتم تحديدها من الأسلحة والذخائر.

واجمالا، منذ طلب السيسي تفويضا شعبيا لمكافحة الإرهاب في يوليو 2013، قيل أن أكثر من ألف من الإرهابيين قد قُتِلوا في عمليات مكافحة الإرهاب في شمال سيناء.

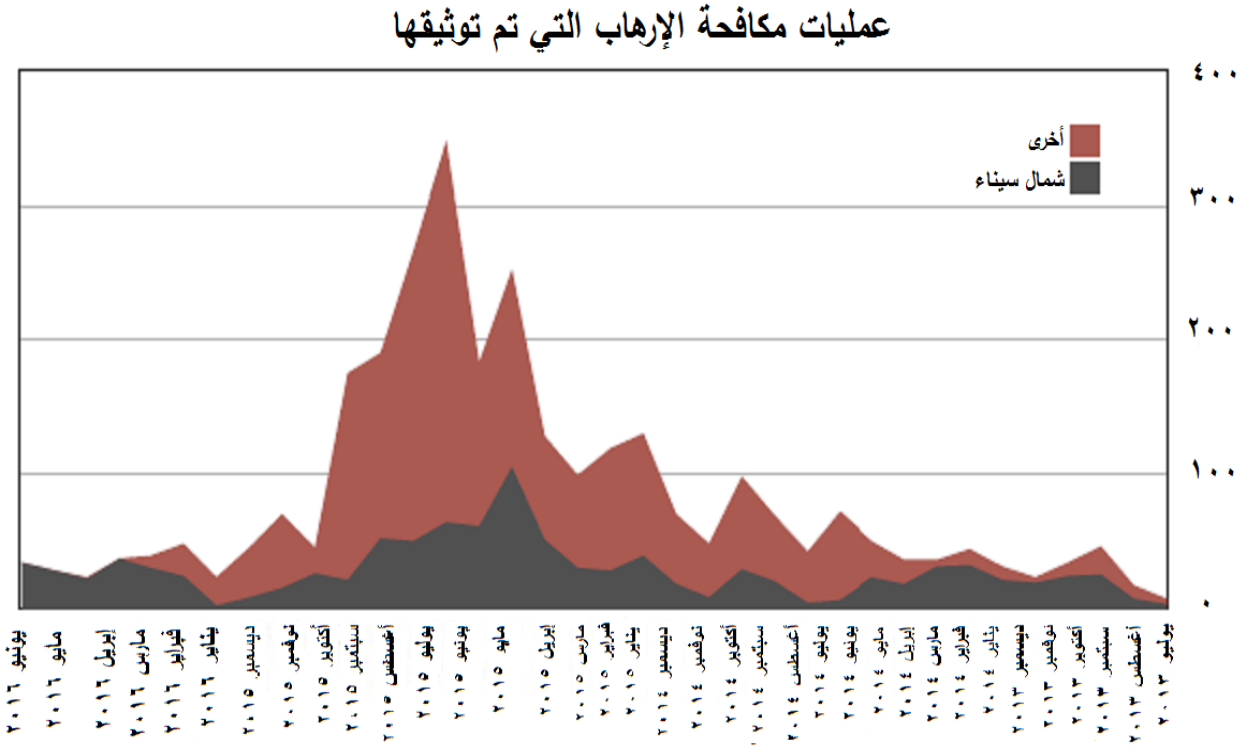

2- تشريعات داخلية توفر غطاء قانونيا لعمليات مكافحة الإرهاب:

وأهمها قانون تنظيم التظاهر الصادر في نوفمبر 2013، قانون حماية المنشآت العامة الصادر في أكتوبر 2014، قانون "الكيانات الإرهابية" الصادر في 23 فبراير 2015، ثم قانون مكافحة الإرهاب الذى تم التصديق عليه في أغسطس 2015. وقد أثارت القوانين الثلاثة بلا استثناء جدلا سياسيا وقانونيا.

ويهمنا عند هذه النقطة الحديث عن الآثار المترتبة على هذه التشريعات فى سياق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في مصر.

-**من ناحية قانون التظاهر**؛ لاشك أنه ساعد إلى حد كبير على الحد من ظاهرة "تظاهرات العنف" التي شهدتها البلاد عقب فض اعتصام رابعة فى أغسطس2013.

تحولت فيها تظاهرات كان من المفترض أن تكون سلمية إلى أعمال عنف وتخريب ضد الناس والممتلكات.

ووفر غطاء قانونيا لإخلاء وتحصين المنشآت الحكومية المهمة وخاصة المرتبطة بالشرطة، والتي باتت الهدف الرئيسي للعنف الإرهابي. إلا أن هذا القانون نفسه ربما فرض صعوبات جديدة على أجهزة الأمن ومكافحة الجرائم الإرهابية. إذ يبدو أن كثيرا من العناصر الإخوانية بشكل خاص، والتي دأبت على الخروج في تظاهرات احتجاجية، تحولت إلى ممارسة العمل السري التخريبي، من استهداف للمنشآت والمصالح الحيوية وأهمها أبراج ومحطات الكهرباء. مستغلين في هذا صعوبة تأمين 140 ألف برج كهربائي ممتدة بطول 40 ألف كيلو متر مربع، بمسافة 350 مترا بين كل برج وآخر. فحسب إحصاءات رسمية: تعرض 214 برج كهرباء للتفجير والأعمال التخريبية منذ قيام ثورة 30 يونيو وحتى يوليو 2015، كبدت الدولة خسائر تصل إلى 150 مليون جنيه نتيجة بناء أبراج جديدة أو إصلاح ما تعرض للتخريب الجزئى. وكان من أبرز حوادث تفجير الأبراج؛ تفجير أبراج كهرباء مدينة الإنتاج الإعلامي في 14 إبريل 2015. وقد شهد قطاع شمال الصعيد وحده، خلال مدة 9 أشهر حتى يوليو 2015 تفجير 35 برج كهربائي.

– **قانون حماية المنشآت العامة في أكتوبر 2014:** وبسبب تزايد التحديات صدر قانون حماية المنشآت العامة في أكتوبر 2014، والذي خول الجيش مهمة حماية وتأمين المنشآت العامة إلى جوار الشرطة لمدة عامين انتهت في سبتمبر 2016. والملاحظ أن هذا القانون جاء متسقا مع تولي القوات المسلحة المصرية الأدوار الرئيسية في مكافحة الإرهاب. ويعكس ضمنيا اعترافا بعدم قدرة الشرطة وحدها على تولي هذه المسؤولية في ذلك التوقيت الدقيق. كما أن تأطيره بإطار زمني يعكس طبيعته الاستثنائية كونه ينص على جعل المنشآت العامة في حكم المنشآت

العسكرية. وهو وضع استثنائي لا يمكن تبريره إلا في سياق وصول المخاطر آنذاك إلى مستوى خطير.

–قانون " الكيانات الإرهابية" : ويأتي القرار بقانون رقم 8 لسنة 2015، والمعروف إعلاميا بـ "قانون الكيانات الإرهابية"، في إطار ملاحقة الجماعات الإرهابية والتي تتخذ من بعض الكيانات المعروفة والمشهرة قانونا ستارا لعملها، وسد منافذ التمويل الخارجي والداخلي لهذه الجماعات. خاصة، وأنه خلال السنوات التالية على "الربيع العربي" استطاعت الجماعات الإرهابية العابرة للحدود تعزيز شبكة لنقل الأموال لأغراض تغذية الفروع المختلفة بالتمويل اللازم لتجنيد العناصر وإدارة العمليات، وأيضا تأسيس فروع جديدة لهذه الجماعات.

من المسلم به أن مهمة فرز مئات الآلاف من الكيانات الاقتصادية والخدمية والخيرية، وتحديد الإرهابية منها، هي مهمة إشكالية للغاية، وتعتبر من بين الإجراءات الطاردة للاستثمارات. ولهذا، وتفاديا للأضرار، ولتقليل حجم الأخطاء قدر الإمكان، قصر القانون مهمة الإدراج على لائحتي الكيانات الإرهابية والإرهابيين بمؤسسة القضاء وفقط . إذ تختص دوائر جنايات بمحكمة استئناف القاهرة تحددها الجمعية العمومية للمحكمة سنوياً بهذه المهمة. كما نص على يكون الإدراج علي أي من القائمتين لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. فإذا انقضت مدة الإدراج دون صدور حكم نهائي بإسباغ الوصف الجنائي المنصوص عليه في المادة 1 من هذا القانون علي الكيان الإرهابي، تعين علي النيابة العامة إعادة العرض علي الدائرة المشار إليها للنظر في مد الإدراج لمدة أخري، وإلا وجب رفع اسم الكيان أو الشخص الطبيعي من القائمة من تاريخ انقضاء تلك المدة. وللنائب العام خلال مدة الإدراج، في ضوء ما يبديه من مبررات، أن يطلب من الدائرة المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون رفع اسم الكيان أو الشخص الطبيعي المدرج علي أي من القائمتين.

-**<u>قانون مكافحة الإرهاب:</u>** وأخيرا **قانون مكافحة الإرهاب** والمكون من 54 مادة ... أبرز ما استحدثه هذا القانون أنه يساوي بين عقوبة التحريض على ارتكاب جريمة إرهابية وممارسة الجريمة ذاتها، من حيث الأثر المترتب عليها. فُيعاقب المُحرِض بموجب القانون الجديد بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة، ولو لم يترتب على هذا التحريض أثر. وتنص المادة 28 منه على المعاقبة "بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنين كل من روج أو أعد للترويج، بطريق مباشر أو غير مباشر، لارتكاب أية جريمة إرهابية سواء بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى. ويعد من قبيل الترويج غير المباشر، الترويج للأفكار والمعتقدات الداعية لاستخدام العنف، وذلك بأي من الوسائل المنصوص عليها في الفقرة السابقة من هذه المادة. وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنين، إذا كان الترويج داخل دور العبادة، أو بين أفراد القوات المسلحة ، أو قوات الشرطة، أو فى الأماكن الخاصة بهذه القوات. ويعاقب بذات العقوبة المقررة فى الفقرة الأولى من هذه المادة كل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال، ولو بصفه وقتية، بقصد طبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر".

والملاحظ؛ أن القانون الجديد حسم الجدل المثار حول خطاب الكراهية وخطاب التحريض على القتل والعنف وما إذا كان مستوجب للعقوبة أم لا في السياق المصري.

ويحاكي القانون المصري في بعض جوانبه قوانين صدرت في دول مرت بمراحل انتقالية، وشهدت اضطرابات وانتشار لأعمال العنف والإرهاب؛ مثل دول الاتحاد اليوغوسلافي السابق، والتي لعب التحريض على العنف فيها دورا رئيسيا في تغذية العنف الأهلي والإرهاب بمستويات غير مسبوقة.

الشئ المؤسف أنه على الرغم من أهمية الخطوات المتخذة لتطوير قانون العقوبات، وإدخال كل عناصر الجريمة الإرهابية فى مجال التجريم حتى يمكن محاصرة هذه الظاهرة، إلا أن موجة المد الإرهابية الراهنة التي تقفز على حواجز الحدود الجغرافية والسياسية وعوامل اللغة والثقافة والتكنولوجيا، تتجاوز نطاق نفوذ القوانين الداخلية، وتتطلب تشريعات إقليمية وربما دولية، غير موجودة أو مفعلة حتى كتابة هذه الورقة. وهو الأمر الذي حاولت مصر تداركه من خلال مقاربتها للتعاطى والخطر الإرهابي على مستوى الإقليم.

ب- أربع استراتيجيات للتعاطى مع الخطر الإرهابي على مستوى الإقليم:

رغم أن المعطيات الإقليمية والدولية، فرضت – حتى وقت قريب- قيودا على التحرك المصرى فى الإقليم، إلا أن القاهرة اضطرت للاستجابة للتحديات الأمنية، من خلال عدد من الاستراتيجيات جرى تطبيقها، نعرضها على النحو التالى:

1-إستراتيجية العقاب المحدود:

وتسعى بالأساس لردع ممارسات محددة تمارسها هذه الجماعات أو ربما تخطط لها، عبر وسائل تمثل أشكال رمزية من العقاب الموجه ضدها. بالنسبة للقوات المسلحة، قد يتمثل ذلك فى المواجهة التى تستهدف خطوط إمداد تلك الجماعات (عبر دعم غارات بطائرات مقاتلة أو من دون طيار)، أو من خلال استهداف بعض معسكرات وأماكن تمركز تلك العناصر عن طريق الغارات الجوية أيضا، أو عبر عمليات معقدة لعناصر من الكوماندوز. من بين الأمثلة على هذه الاستراتيجية، الغارات الجوية التى نفذها سلاح الجو المصرى، فى فبراير 2015، عقب قيام

عناصر داعش فى ليبيا بتصفية نحو عشرين من الأقباط، من الذين يعملون فى ليبيا،. كذلك ما ذُكر بشأن إرسال مصر بعض وحدات القوات الخاصة، لمهاجمة أحد معسكرات داعش فى شرق ليبيا. حيث سعت تلك العمليات إلى ردع تلك الجماعات عن القيام بهذا النوع من العمليات، من خلال إيصال رسالة مفادها أنه، وبرغم بُعد الشُقة، لن تتسامح القاهرة مع أى محاولة تستهدف أمن وسلامة مئات الآلاف من المغتربين ممن يعيشون ويعملون في ليبيا.

2-<u>إستراتيجية التعطيل والتحييد:</u>

وتهدف إلى إضعاف الفواعل العنيفة خارج الحدود، بما يكفي، لئلا تتمكن من تصدير العنف والإرهاب، إلى داخل البلاد. كذلك قطع خطوط التواصل بين الفواعل العنيفة داخل البلاد ومثيلاتها فيما وراء الحدود، بهدف حرمان الأولى من الدعم القادم لها من الخارج.

أيضا قطع الطريق على كل محاولة لتحويل الجوار الجغرافى إلى مناطق دعم لوجستي للنشاط الإرهابى فى داخل الحدود. النموذج الواضح على تبنى تلك الاستراتيجية يتجسد فى التدابير والسياسات ذات الطابع الأمنى التى باشرتها مصر على الحدود مع كلا من غزة وليبيا.

فالمؤسسة الأمنية فى مصر تنظر لحماس كفاعل رئيسي مشترك في عمليات "أنصار بيت المقدس"، كونها مسؤولة عن المنطقة التي تمثل الفناء الخلفي الضروري لاستمرار عملياتها. ومن هنا، فالصلة بين حماس في غزة والحملة الإرهابية المسلحة في سيناء، هي السبب في إنشاء مصر منطقة أمنية محظورة بعرض 3 كم على امتداد الحدود مع غزة. وقد عملت كذلك على تدمير البنية التحتية الممتدة من الأنفاق التي شيدتها حماس، واستخدمتها لتهريب أسلحة وعناصر تنفيذية

من غزة إلى سيناء وعودتها مرة أخرى إلى غزة.

من ناحية أخرى، وفى أعقاب استيلاء مليشيات أنصار الشريعة، أوائل أغسطس 2014، على قواعد الجيش الليبي في بنغازي، عمد الجيش المصرى إلى زيادة وجوده على طول الحدود. وعزز حرس الحدود كمائنه المختلفة لمنع تسلل العناصر،عمليات التهريب. كما سعى الجيش إلى استمالة النخب القبلية فى المنطقة الشرقية فى ليبيا.

وبخلاف تركيز المؤسسة الأمنية المصرية على أمن الحدود، وحراسة الحدود الليبية، عمقت القاهرة صلتها يوما بعد الآخر مع برلمان طبرق، ومع شخصيات وقوى معادية لمليشيات فجر ليبيا. كما سعت فى تكثيف التعاون الاستخباراتى، والتنسيق العملياتى مع الجيش الليبي. وفى هذا السياق وقعت الحكومة المصرية اتفاقا عسكريا لمدة خمس سنوات قابل للتجديد مع مجلس النواب (طبرق) يسمح "باستخدام ثنائي للمجال الجوي لكلا البلدين لأغراض عسكرية" و "تبادل الدعم العسكري البري" في مواجهة تهديدات أو أعمال عدوان.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت مصر تدريبا عسكريا ودعما استخباراتيا للجيش الليبى بقيادة "خليفة حفتر".

3-إستراتيجية دعم الحلفاء عبر الحدود:

منذ 30 يونيو 2013 وحتى النصف الأول من العام 2015 تقريبا، ظلت قضية ليبيا مثل قضية غزة، بالنسبة لمصر... تُفهَم فقط في سياق علاقتها بالاستقرار الداخلي لمصر. ولهذا بقيت المقاربة المصرية بشأنها تتمركز حول الأمن فقط .

لكن بمرور الوقت، ومع تخطى مصر المرحلة الحرجة فى مواجهة إرهاب الداخل طوال العام2015. كذلك مع تغيرات طرأت على المعطيات الإقليمية والدولية

المحيطة بالأزمة الليبية، بالتزامن مع نجاح القاهرة فى استعادة علاقاتها الدولية... بدأت القاهرة فى تغيير مقاربتها إزاء الصراع فى ليبيا، لتمتد إلى الأبعاد السياسية والدبلوماسية البناءة، إلى جوار المكون الأمنى.

أيضا أتاحت العلاقة المتميزة بين الرئيس عبدالفتاح السيسى، والرئيس الأمريكى الجديد " دونالد ترامب" ، الفرصة للقاهرة فى أن تنتقل من مرحلة التدخل الأمنى والعسكرى غير المعلن فى ليبيا، إلى التدخل المعلن ضد التنظيمات الإرهابية هناك، على النحو الذى يسهم بفاعلية فى تغيير موازين القوى لصالح الجيش الوطنى الليبيى.

فأثناء "ليل السادس والعشرين– السابع والعشرين" من مايو 2017، نفذ سلاح الجو المصري ضربات جوية في درنة بليبيا، بعد هجوم إرهابى طال العشرات من الأقباط فى محافظة المنيا .

التنظيم الذى هوجم من قِبَل مصر، هو "مجلس شورى مجاهدي درنة"، وهوتنظيم محلى له صلة بالقاعدة.

وفى صباح السابع والعشرين من ذات الشهر، ضربت موجة أخرى من الغارات الجوية المصرية ليبيا، هذه المرة مستهدفة مواقع في حي "الجفرة"، معقل "سرايا الدفاع عن بنغازي"، وهى جماعة أخرى لها صلات بالقاعدة، ولها صلات وثيقة أيضا بـ"مجلس شورى مجاهدي درنة".

ثم تجددت الضربات مرة ثالثة في "ليل الثامن والعشرين– التاسع والعشرين" من مايو لتطال مرة أخرى "مجلس شورى مجاهدي درنة".

وعليه بات واضحا أن تلك الضربات تختلف من حيث الأبعاد والأهداف، عن تلك الضربات الخاطفة والمحدودة التى نفذتها مصر فى فبراير عام 2015. وأن أهداف

الضربات الأخيرة تتجاوز بكثير مجرد رد الفعل على هجوم المنيا الإرهابى، إلى حيث دعم الحليف المقرب، وهو المشير خليفة حفتر، الذى يواجه أيضا

مجلس شورى المجاهدين في درنة، وسرايا الدفاع عن بنغازي، من بين جماعات أخرى، منذ سنوات عديدة وبنتائج محدودة.

فالجيش الوطني الليبي يحتاج إلى موارد كبيرة للوقوف والصمود على الجبهات النشطة العديدة، والممتدة من درنة في الشرق، وحتى سبها في الجنوب الغربي، بمسافة ألف كم.

أيضا، فإن عدم الاستقرار في ليبيا يمثل تهديدا مباشرا للمصلحة الوطنية المصرية، حتى ولو اقتصر هذا التهديد على تدفق المقاتلين والسلاح من الحدود الهشة وتغذية عمليات داعش وجماعات مسلحة أخرى نشطة داخل مصر. وبالتالي، حتى لو كانت الأهداف المضروبة ليست لها علاقة مباشرة بالهجوم، فالمؤكد أنها تعمل على تعزيز الجيش الوطني الليبي من أجل إحكام السيطرة أكثر على شرق ليبيا.

وشك أن قدرة مصر على تنفيذ هذه الهجمات، ليس فقط في درنة، بل أيضا في وسط ليبيا، هي موضع قلق لتلك القوى العسكرية والسياسية المعارضة لحفتر على الأرض. وأن هذا بالتأكيد سيكون له آثار كبيرة وممتدة على مسارات الصراع فى ليبيا.

4-إستراتيجية تدعيم الإستقرار فى إقليم غير مستقر:

عندما يتعلق الأمر بما وراء الحدود المصرية، تتبنى الدولة المصرية مقاربة تركز أكثر على الاستقرار عبر الاحتواء السياسي. هكذا يبدو الموقف المصرى من الصراعات فى سوريا والعراق واليمن. أى أن "مصر- السيسي" تعارض أي تغيير في الأنظمة أو الحدود ... ومنها دول ليست حليفة بالضرورة. فرغم خصومتها طويلة

المدى مع إيران، والتي لا يبدو أن هناك أية إشارة على أنها تتراجع، مضت مصر بنشاط على مسارات دبلوماسية مع حلفاء طهران في العراق وسوريا.. إنه موقف يتأسس على دعم الاستقرار، وليس المضي على طريق تعزيز أجندات إقليمية.

فعلى صعيد الأزمة السورية، نأت مصر بنفسها بعيدا عن فكرة تغيير النظام في سوريا، خاصة مع انتشار داعش على كلا الجانبين من الحدود السورية– العراقية. وإلتحاق العديد من المتشددين المصريين بالقتال هناك... بل ولعل البعض داخل المؤسسة الأمنية المصرية قد مضى لما هو أبعد من ذلك، باعتبار قتال الأسد ضد داعش قضية مشتركة.

فى ذات السياق، كان الرئيس السيسي قد خطا، فى تصريحاته لصحيفة الاتحاد الإماراتية فى يناير 2015، خطوة إضافية على طريق تظهير الموقف المصري من الأزمة السورية ... حيث لخص الرئيس الموقف بالنقاط التالية: (أ) سوريا بالغة الأهمية بالنسبة للأمن القومي العربي، المصري بخاصة، وما يجري فيها يمس بصورة مباشرة مصر، سلباً أم إيجاباً ... (ب) وحدة سوريا هدف رئيس للسياسة المصرية، بما يعنيه ذلك، وحدة وحفظ مؤسسات الدولة السورية ومنع انهيارها كذلك ... (ج) الأولوية في سوريا يجب أن تُعطى لمحاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية ... (هـ) لا حل عسكرياً للأزمة السورية، الحل سياسي، وسياسي فقط، وعن طريق الحوار والتفاوض ... (و) لا قيد أو شرط مسبق على بقاء الأسد، أو أن يكون جزءاً من الحل، طالما أن الأمر سيتم بالتفاوض والتوافق. وهنا يبدو البند الخامس والأخير في الرؤية المصرية للأزمة السورية، هو أوضح تعبير يصدر عن الرئيس المصري فيما يخص معايير الحل السياسي وشروطه، ذلك أن العناصر الأربعة الأخرى، سبق للرئيس وأكثر من مسؤول مصرى رفيع أن تحدث بها... وهذا شكل فى حينه تطور مهم في المقاربة المصرية، ميزت به القاهرة نفسها عن بقية دول الإقليم، بمن فيها

أقرب حلفائها...

هذا التوجه المؤيد لدعم الاستقرار أعرب عن نفسه بشكل أوضح وأكثر علنية فى خضم الصراع فى العراق.. فبعد سقوط الموصل بين يدي داعش فى يونيو 2014 ، تحدث الرئيس السيسي مباشرة لرئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي، عارضا الدعم المصري الكامل. تبع المحادثة الهاتفية المزيد من التعليقات المعلنة شجب فيها السيسي احتمال استقلال الأكراد وتقسيم العراق. حيث قال السيسي: إن الاستفتاء الذي يسعى إليه الأكراد الآن في الحقيقة ليس أكثر من بداية لتقسيم كارثي للعراق إلى دول أصغر متصارعة. وأتبع هذا التصريح بإرساله وزير خارجيته لبغداد، في إشارة إلى المزيد من الدعم. فحوى رسالة وزير الخارجية كان مناقشة الخطر الإقليمي الذي تمثله تلك المواجهة الطائفية وانتشار التطرف والإرهاب.